

المحاضرة 06

المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتعددية في الحوكمة

تمهيد ... سيتم التطرق في هذه المحاضرة إلى الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية، والعلاقة الموجودة بين المسؤولية الاجتماعية وحوكمة المؤسسات.

المختصرات:

WBCSD	World Business Council For Sustainable Development	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة
-------	--	--

أولاً: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الاجتماعية

يعتبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية مفهوم متغير يرتبط بالتنمية المستدامة، حيث يوجب على المؤسسات إلى جانب تحقيق أقصى قدر من الأرباح الاهتمام بالبيئة، والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، والعمل في إطار من الشفافية ومراعاة أخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين، وتتعدى مسؤوليات المؤسسات المساهمة في الأعمال الخيرية لتشتمل على توفير آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية القائمة، ويعتبر (شيلدون، 1923) أول من ناقش بالتفصيل مسؤوليات قطاع الأعمال اتجاه تحقيق رفاهية المجتمع والحفاظ على معايير أخلاقية عالية¹.

1. مفهوم المسؤولية الاجتماعية

نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، شهدت العقود الأخيرة تطوراً في النظرة لأهداف مجتمع الأعمال، ولل فكر الاقتصادي أثر بالغ في تحديد هذه الأهداف، ففي ظل الفكر الاقتصادي التقليدي يتمثل هدف المؤسسات في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح والذي بدوره سيؤدي إلى تنمية المجتمع، وقد انقسم علماء الاقتصاد ما بين مؤيد ومعارض لفكر المسؤولية الاجتماعية، فمثلاً الاقتصادي (ميلتون فريدمان) يؤيد وجهة النظر الكلاسيكية تجاه المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويرى أنها تقلل من الأرباح وتعتبر بمثابة عبء إضافي على المؤسسة، أما (بول سامولسون) فهو مؤيد لوجهة النظر التي ترى أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات لها بعدد اقتصادي واجتماعي، وأنه لابد على المؤسسات أن تسعى إلى الإبداع في تبني برامج المسؤولية الاجتماعية².

سنحاول تقديم بعض التعريفات للمسؤولية الاجتماعية:

- عرف (دراكر، 1977) المسؤولية الاجتماعية بأنها: "التزام المؤسسة اتجاه المجتمع العاملة به، وأن هذا الالتزام يتسع باتساع شريحة اصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين وجهاتهم"³.

- عرف (مان، 1972) المسؤولية الاجتماعية على أنها: "تمثل التزاماً أخلاقياً وإنسانياً وأدبياً تتحمله منظمات الأعمال تجاه المجتمع، بغض النظر عن ارتباط هذا الالتزام أو عدمه بمردود مالي على المدى القصير". كما عرفها (بيني، 2011) بأنها: "مجموعة من الممارسات والسياسات الإدارية التي تتضمن اجتهاد المؤسسة في الحد من تأثيراتها السلبية جراء أنشطتها، مع زيادة تأثيراتها الإيجابية على المجتمع"⁴.

- عرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على أنها: "التزام أصحاب النشاطات التجارية بالإسهام في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي، بهدف تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع بأسلوب يخدم الاقتصاد ويخدم التنمية في آن واحد"، وتتمثل معايير مسؤولية المنظمات اتجاه المجتمع كما حددها البنك الدولي فيما يلي: الإدارة والأخلاق الجيدة للمؤسسة، واجبات المؤسسة اتجاه العاملين والبيئة، ومساهمتها في التنمية الاجتماعية⁵.

- كما عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة (WBCSD) على أنها: "الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية، والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع ككل"⁶.

يمكن القول أن: المسؤولية الاجتماعية تعبر عن الإطار الأخلاقي الذي يفرض على المؤسسة -بالإضافة إلى تحقيقها للأرباح- التصرف لمصلحة المجتمع ككل، وذلك من أجل إحداث توازن بين الاقتصاد والنظم البيئية، ويتم ذلك من خلال تجنب الانخراط في الأنشطة التي تضر بالمجتمع، وتبني الأنشطة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف الاجتماعية وتحقق رفاهية المجتمع والبيئة.

2. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

لقد جاءت النقلة النوعية في توسيع مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في إطار البحوث الرائدة لـ (كارول)، فحسبه مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتضمن أربعة أبعاد جوهرية هي: البعد الاقتصادي، والقانوني، والأخلاقي والخيري، حيث أن فهم هذه الأبعاد الأربعة يتطلب إيجاد علاقة وثيقة بين متطلبات النجاح في العمل من جهة، ومتطلبات تلبية احتياجات المجتمع من جهة أخرى، خاصة في إطار الأبعاد الاقتصادية والقانونية التي تمثل مطالب أساسية للمجتمع من المفروض تلبية من طرف المؤسسات، في حين يتوقع المجتمع من المؤسسات أن تلعب دورا كبيرا فيما يتعلق بالبعدين الأخلاقي والخيري⁷.

يمكن شرح الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية فيما يلي⁸:

أ- **المسؤولية الاقتصادية:** تعتبر شرط أساسي، حيث تتحمل المؤسسات مسؤولية اقتصادية تجاه المجتمع الذي سمح بتكوينها واستدامتها، في البداية، قد يبدو من غير المعتاد اعتبار التوقعات الاقتصادية كمسؤولية اجتماعية، ولكن الواقع يشير إلى أن المجتمع يتوقع، بل ويتطلب أن تكون مؤسسات الأعمال قادرة على استمراريتها، والطريقة الوحيدة للقيام بذلك هي أن تكون مربحة، وقادرة على تحفيز المالكين أو المساهمين للاستثمار،

وأن لديهم موارد كافية للاستمرار في عملية التشغيل، ويشير (كارول) إلى أن المجتمع ينظر إلى مؤسسات الأعمال كمؤسسات تنتج وتبيع السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع، وهذا الأخير بدوره يسمح للمؤسسات بتحقيق الأرباح، وبالتالي جميع أصحاب المصلحة في الأعمال يحقق فائدة.

ب- المسؤولية القانونية: لم يكتف المجتمع باعتماد المؤسسات ككيانات اقتصادية فحسب، بل أنشأ أيضا الحد الأدنى من القواعد الأساسية التي من المفترض أن تعمل المؤسسات بموجبها، تشتمل هذه القواعد الأساسية على القوانين واللوائح وتعكس في الواقع رؤية المجتمع لـ "الأخلاق المدونة"، حيث تعبر عن المفاهيم الأساسية للممارسات التجارية العادلة كما حددها المشرعون على مستويات عدة (فدرالية، ولائية، محلية)، ومن المتوقع أن تلتزم المؤسسات بهذه القوانين واللوائح كشرط للتشغيل، وحسب (كارول، 2016) يحتل موظفو الامتثال أو الالتزام الآن مركزا مهما في المخططات التنظيمية للمؤسسة، ومن أجل الوفاء بالمسؤولية القانونية يتوقع من المؤسسة ما يلي:

- ✓ التشغيل بطريقة تتفق وتوقعات الحكومة والقانون.
- ✓ الامتثال لمختلف اللوائح الفيدرالية والولائية والمحلية.
- ✓ التصرف كمواطن قانوني ملتزم بالقانون.
- ✓ الوفاء بجميع الالتزامات القانونية تجاه أصحاب المصلحة في المجتمع.
- ✓ توفير السلع والخدمات التي تستوفي على الأقل الحد الأدنى من المتطلبات القانونية.

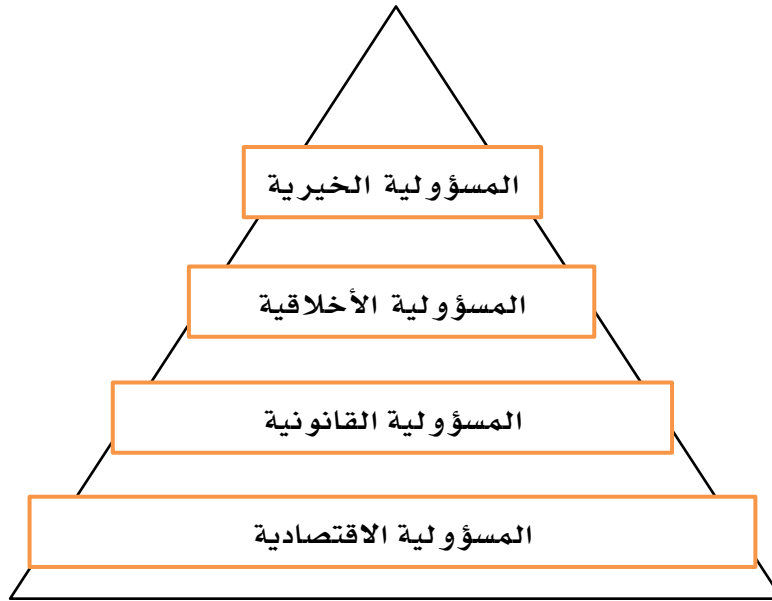
ت- المسؤولية الأخلاقية: جميع المجتمعات لديها نظرة مفادها أن القوانين الوضعية ضرورية لكنها غير كافية، فبالإضافة إلى ما تتطلبه القوانين واللوائح، يتوقع المجتمع من المؤسسات العمل وإدارة شؤونها بطريقة أخلاقية، وحسب (كارول، 2016) الأخذ بالمسؤوليات الأخلاقية يعني ضمنا أن المؤسسات ستبتني تلك الأنشطة والقواعد والمعايير والممارسات بالرغم من أنها غير مقننة، كما يؤكد على أن جزء من التوقع الأخلاقي يشير إلى أن المؤسسات ستستجيب "لروح" القانون وليس فقط لنص القانون.

ث- المسؤولية الخيرية: تشمل الأعمال الخيرية للمؤسسات جميع أشكال العطاء الذي تقدمه المؤسسات، وتشمل الأعمال الخيرية للمؤسسات الأنشطة الطوعية أو الاختيارية، وقد لا يكون العمل الخيري أو العطاء التجاري مسؤولية بالمعنى الحرفي إلا أنها جزء من التوقعات اليومية للجمهور، ويشير (كارول، 2016) إلى أن دراسة العقد الاجتماعي

بين المؤسسات والمجتمع اليوم، يتضح أن المواطنين يتوقعون من المؤسسات أن تكون شركات مواطنة صالحة (good corporate citizens)، وللوفاء بمسؤولياتها الخيرية تنخرط المؤسسات في مجموعة متنوعة من نماذج العطاء كالتبرعات المالية، تبرعات المنتجات والخدمات، والتطوع من قبل الموظفين والإدارة، وتنمية المجتمع وأي مساهمة طوعية أخرى للمجتمع أو مجموعات أصحاب المصلحة التي تشكل المجتمع.

الشكل الموالي يوضح الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية:

الشكل (6-1): الأبعاد المختلفة للمسؤولية الاجتماعية



Source: Carroll, A. B. (2016). *Carroll's pyramid of CSR: taking another look*. International Journal of Corporate Social Responsibility, 1(3), p. 5

3. أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية

بتتبع الأدبيات والدراسات المالية نجد أنها ركزت على أربع نظريات لتفسير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي: نظرية المساهمين، ونظرية أصحاب المصلحة، والنظريات الأخلاقية، هذا بالإضافة إلى النظرية السياسية.

بالنسبة لنظرية المساهمين (النظرية النيوكلاسيكية) تنحصر المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة في تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح للمساهمين، حسب هذه النظرية تقوم المؤسسة باستخدام مواردها والمشاركة في الأنشطة التي تحقق لها أقصى قدر من الأرباح، شرط احترام قواعد اللعبة والمتمثلة في المنافسة الحرة والمفتوحة والابتعاد عن الغش⁹.

أما حسب نظرية أصحاب المصالح كما سبق وأشرنا في المحاضرة 01، مادامت أنشطة المؤسسة تؤثر على البيئة الخارجية، فإن دائرة مساءلة المؤسسة تزداد إلى فئة أوسع لا تتضمن المساهمين فقط، فالمؤسسات لم تعد أداة للمساهمين وحدهم لكنها موجودة داخل المجتمع ويجب أن تتحمل مسؤوليات اتجاهه. بالتالي، ترى نظرية أصحاب المصالح أن الأطراف المعنية بالمؤسسة لا يجب أن تنحصر في المساهمين والإدارة والموظفين فقط، بل ينبغي أن تشمل أيضا الهيئات الحكومية، والجماعات السياسية، والجمعيات التجارية، والنقابات، والمؤسسات الزميلة، والموظفين وعامة الجمهور، في بعض الحالات، يمكن اعتبار المنافسين والعملاء المحتملين من أصحاب المصلحة.

بالنسبة للنظريات الأخلاقية فقد ركزت على دور الأخلاق في مؤسسات الأعمال باعتباره السند الرئيسي لبقائها، وبناء علاقة متينة مع جميع الأطراف ذات المصلحة، فالقوانين واللوائح الموضوعة لا تكفي وحدها لدفع المؤسسة لتحقيق مسؤولياتها الاجتماعية بل يجب عليها التحلي بالأخلاق اتجاه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة وذلك في جميع تعاملاتها، وحسب (ستيرنبرغ، 2009) هناك مبدأ مهم يحكم الأعمال وهو "الأخلاق الجيدة هي عمل جيد" (Good ethics is good business)، فعادة ما يؤدي السلوك الأخلاقي الحقيقي إلى تحسين أداء الأعمال بدلا من إضعافه، فالأعمال الأخلاقية تسعى إلى تعظيم قيمة الملاك، مع مراعاة فقط احترام العدالة التوزيعية¹⁰.

أما بالنسبة للنظرية السياسية، فترى أن السياسيين لديهم قدرة كبيرة في التأثير على قرارات منظمات الأعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك عن طريق القوانين واللوائح المصدرة كقوانين العمل، وقوانين حماية البيئة، قوانين حماية المستهلكين... الخ، وبالتالي دفع المؤسسات إلى بذل المزيد من المسؤولية اتجاه المجتمع.

4. مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تقوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على مبادئ يمكن تلخيصها فيما يلي¹¹:

- **الحماية وإعادة الإصحاح البيئي:** يتم ذلك عن طريق تقديم المؤسسة لمنتجات وخدمات وممارسة الأنشطة التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة.
- **القيم والأخلاق:** إذ يقع على عاتق المؤسسات تطوير وتطبيق المواصفات والمعايير والممارسات الأخلاقية في تعاملاتها مع جميع أصحاب المصلحة.
- **المساءلة والمحاسبة:** ويتحقق ذلك بالإفصاح عن البيانات والمعلومات اللازمة لمستخدميها وفي الوقت المناسب، من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات.

- التمكين وتعزيز السلطات: ويتحقق ذلك بالتمكين الذاتي والدعم المهني للمستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة، والذي يمكنهم من التغلب على شعورهم بعدم التأثير، والاعتراف بمواردهم واستخداماتها.
- الأداء المالي والنتائج: ويتحقق ذلك بتعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل.
- مواصفات موقع العمل: إذ يجب اعتبار العمال شركاء قيمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة خالية من المضايقات.
- العلاقات التعاونية: حيث لا بد أن تتسم العلاقة بين منظمات الأعمال ومختلف الشركاء بالعدالة والأمانة.
- المنتجات والخدمات ذات الجودة: يتحقق ذلك من خلال الاستجابة لحاجيات الزبائن واحترام حقوقهم، من خلال توفير منتجات وخدمات ذات جودة عالية.
- الارتباط المجتمعي: يتحقق ذلك من خلال تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

ثانيا: العلاقة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية

يرى (فاسين وروس) أن هناك ارتباط بين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، والأخلاق والحوكمة، مما يجعل الحوكمة أحد دعائم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويخلق لدى المستثمر نظرة أبعد، من خلال اعتبار أن المؤسسات التي تحترم مسؤوليتها الاجتماعية تمتلك مستوى جيد من الحوكمة¹².

لفهم أكبر للعلاقة الموجودة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية، ارتأينا القيام بدراسة وتحليل لبعض الدراسات الأجنبية التي تناولت هاته العلاقة، ويمكن تلخيص بعضها فيما يلي:

1. دراسة (بلتراتي، 2005) بعنوان: (The Complementarity between Corporate

Governance and Corporate Social Responsibility): هدفت الدراسة إلى فهم العلاقة

بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات (CSR)، وقد توصلت

الدراسة إلى وجود ارتباط معنوي موجب بين حوكمة المؤسسات والقيمة السوقية

للمؤسسة من جهة، وبين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والقيمة السوقية للمؤسسة

من جهة أخرى، بمعنى أن تطبيق المؤسسة لآليات الحوكمة وتبنيها للمسؤولية

الاجتماعية سيكون له تأثير إيجابي في تحسين القيمة السوقية للمؤسسة¹³.

2. دراسة (جمالي وآخرون، 2008) بعنوان: (Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Synergies and Interrelationships): هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقات المتبادلة بين حوكمة المؤسسات والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، حيث تم تبني منهجية بحث تفسيرية نوعية معتمدة على المقابلات المتعمقة مع كبار المدراء في ثماني شركات لبنانية، حيث أشارت النتائج إلى أن غالبية المدراء ينظرون إلى حوكمة المؤسسات باعتبارها دعامة أساسية للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات المستدامة، بالإضافة إلى وجود اهتمام كبير من طرف المستثمرين بمعرفة مدى اضطلاع المؤسسات بمسؤولياتها الاجتماعية¹⁴.

3. دراسة (جو وهارجوتو، 2012) بعنوان: (The Causal Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility): هدفت الدراسة إلى فحص التأثير السببي لحوكمة المؤسسات على المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ولذلك لعينة كبيرة من الشركات الأمريكية الملتزمة ببرامج المسؤولية الاجتماعية، وقد توصلت الدراسة إلى المسؤولية الاجتماعية لا تؤثر على متغيرات حوكمة المؤسسات، في حين أن متغيرات حوكمة المؤسسات تؤثر إيجاباً على التزام المؤسسات بتطبيق المسؤولية الاجتماعية، علاوة على ذلك، توصلت الدراسة إلى أن التزام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية اتجه المجتمع والبيئة والموظفين يلعب دوراً إيجابياً في تعزيز الأداء المالي للمؤسسات¹⁵.

4. دراسة (فورتادو وآخرون، 2016) بعنوان: (Relationship between corporate governance and corporate social responsibility disclosure in brazilian companies): هدفت الدراسة إلى معرفة ما إذا كانت لمستويات الحوكمة في المؤسسة تأثير على مسؤوليتها الاجتماعية، بافتراض أن المؤسسات المعنية بهذا التوجه تكشف عن المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية بشكل أكبر مقارنة بالمؤسسات الأخرى، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين حجم المجلس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، هذه النتائج توحي بأن مجالس الإدارة كبيرة الحجم لديها قدرة على تحسين المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة¹⁶.

من خلال الدراسات السابقة، يمكن القول أن: حوكمة المؤسسات ومتطلبات تطبيقها يساهم في تحسين تبني المؤسسة لمسؤوليتها الاجتماعية اتجاه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من مساهمين، وجميع أصحاب المصالح، والمجتمع ككل.

- مراجع المحاضرة 06:

- ¹ عطية، العربي وجعدي، شريفة. (2013). *المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل حوكمة الشركات*. الملتقى العلمي الدولي حول: آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، ص. 583
- ² أنور، نورا. (2010). *المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية: دراسة تطبيقية*. مركز المديرين المصري، مركز الأبحاث السنوية، ص. 2، متوفر على الرابط التالي (تاريخ الاطلاع: 2018/03/24):
<https://tslibrary.org/wp-content/uploads/books/241.pdf>
- ³ عطية، العربي وجعدي، شريفة. نفس المرجع السابق
- ⁴ الزحيم، علاء. (2015). *دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية الخاصة*. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 17(1)، ص. 166
- ⁵ أنور، نورا. مرجع سبق ذكره، ص. 3
- ⁶ أنور، نورا. نفس المرجع السابق
- ⁷ الزحيم، علاء. نفس المرجع السابق
- ⁸ Carroll, A. B. (2016). *Carroll' s pyramid of CSR: taking another look*. International Journal of Corporate Social Responsibility, 1(3), pp. 3-4
- ⁹ مقدم، وهيبة. (2013). *تقييم مدى استجابة منظمات الأعمال في الجزائر للمسؤولية الاجتماعية*. مذكرة دكتوراه غير منشورة، جامعة وهران، ص ص. 75-76
- ¹⁰ Sternberg, E. (2009). *Corporate Social Responsibility and Corporate Governance*. Economic Affairs, 29(4), p. 9. <http://dx.doi.org/10.1111/j.1468-0270.2009.01940.x>
- ¹¹ بليزاك، عبد الحليم وبريكة، السعيد. (2017). *العلاقة بين الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية ودورها في تحقيق القدرة التنافسية للشركات*. مجلة الاقتصاد الصناعي، 13، ص ص. 104-105
- ¹² براق، محمد وبن زواي، محمد الشريف. (2012). *الأداء الاجتماعي للشركة كإشارة لحوكمتها الجيدة*. مجلة حوليات جامعة الجزائر، 22، ص. 103
- ¹³ Beltratti, A. (2005). *The Complementarity between Corporate Governance and Corporate Social Responsibility*. The Geneva Papers on Risk and Insurance - Issues and Practice, 30(3), pp. 373-386.
<https://doi.org/10.1057/palgrave.gpp.2510035>

- ¹⁴ Jamal, D., Safieddine, A. M., & Rabbath, M. (2008). ***Corporate Governance and Corporate Social Responsibility Synergies and Interrelationships***. Corporate Governance: An International Review, 16(5), pp. 443–459. <https://doi.org/10.1111/j.1467-8683.2008.00702.x>
- ¹⁵ Jo, H., & Harjoto, M. A. (2012). ***The Causal Effect of Corporate Governance on Corporate Social Responsibility***. Journal of Business Ethics, 106(1), pp. 53–72. <https://doi.org/10.1007/s10551-011-1052-1>
- ¹⁶ Furtado, T., Araujo, R., & Moreira, R. de L. (2016). ***Relationship between corporate governance and corporate social responsibility disclosure in brazilian companies***. XXI Congreso Internacional de Contaduría, See: http://congreso.investiga.fca.unam.mx/en/congreso_xxi.php, (12/03/2018)